

عوامل التقدم عبر التاريخ

د. محمد عبد العزيز ربيع

التاريخ هو قصة التطور المجتمعي عبر العصور، وسجل الأحداث الأهم التي صنعها وعاشها الإنسان على طريق التقدم والرقي خلال حياته على هذه الأرض. ولقد ولدت فكرة التقدم في عصر الزراعة بعد أن استقر الإنسان وعرف ملكية الأرض، وهجر حياة الترحال والتنقل المستمرة، وأصبح بإمكانه إنتاج ما يزيد عن حاجته من الغذاء. ومع الاستقرار، واختفاء القلق الذي كان يساور الإنسان باستمرار بسبب عدم توفر احتياجات الحياة الأساسية في كل وقت، أصبح بإمكانه تخصيص جزء من وقته للتفكير في أمور دنياه وحياته، مما قاده إلى اكتشاف البعض من أسرار الحياة والكون وقوانينه وخصائص الأشياء. وتشير أحداث التاريخ الإنساني واستنتاجاتي من دراستها أن التقدم والرقي المجتمعي، بشقيه المادي وغير المادي، جاء أساساً نتيجة لفعل العوامل الرئيسية التالية:

1. حدوث اكتشافات علمية وتطورات تكنولوجية هامة، خاصة في مجال أدوات الإنتاج وأنماطه المختلفة، وأساليب إدارة العملية الإنتاجية، ووسائل الانتقال والاتصال، وجمع وتخزين وتحليل المعلومات.
2. حدوث تحولات اجتماعية وثقافية عميقة في المجتمع، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين الناس، وفي الموقف من الدين ومن العمل ومن الوقت ومن الآخر.
3. حدوث تراكم علمي معرفي، خاصة فيما يتعلق بقوانين الطبيعة وخصائص الأشياء وأسرار الحياة والكون، وطرق البحث العلمية، وفنون صناعة المعدات والأدوات الإنتاجية والترفيهية والمعلوماتية المختلفة.
4. نزوع الإنسان الدائم نحو الحرية، خاصة الحرية السياسية والحرية الفكرية والحرية الاجتماعية وحرية العبادة وحرية العمل.
5. حدوث تراكم رأسمالي في المجتمع كان من نتائجه بلورة طبقة اجتماعية ساهمت في خلق فوارق اجتماعية وفجوات ثقافية ومستويات معيشة متفاوتة تسببت في زيادة حدة التنافس في المجتمع بوجه عام، وقامت بغرس بذور صراع اجتماعي بعيداً عن الارتباطات التقليدية القديمة القائمة على القبيلة والعشائرية والطائفية.

إن لكل عامل من عوامل التقدم أهمية كبيرة، لكن تلك الأهمية لا تعبر عن ذاتها بشكل واضح إلا من خلال تفاعل كل عامل منها مع الغير من عوامل أخرى. إن ارتباط تلك العوامل بعضها مع بعض بروابط قوية غير إرادية يعزز قدراتها على الفعل، ويجعل تأثيراتها وتفاعلاتها ذات طبيعة ديناميكية دائمة التطور والتغير. وعلى سبيل المثال، من الصعب جداً حدوث تطور تكنولوجي دون أن تكون البيئة السياسية والثقافية السائدة في المجتمع مناسبة، وأنه لا يمكن أن يكون لأي تطور تكنولوجي معنى إلا إذا أثر في المحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والعلمي الذي يكتنفه، وفي حياة الإنسان التي ساهم في تطويره ويقوم باستخدامه. وحين تتطور التكنولوجيا يستخدمها العلم لتطوير معاملة القديمة وبناء مختبرات حديثة، وحين يتقدم العلم يستخدمه العاملون في المعامل والمصانع لتطوير تكنولوجيا أكثر حداثة، يستخدمها الإنسان بما يخدم حاجاته اليومية وتطلعاته الاستهلاكية، وتستخدمها الدول لبناء قدرات عسكرية أكثر كفاءة، واقتصاديات وطنية أكثر إنتاجية. وفي الغالب يصعب استمرار عملية الخلق والابتكار والتطوير دون حدوث منافسة بين العاملين في تلك المجالات، حيث يأتي التنافس بهدف التميز وتحقيق عوائد مادية وأخرى معنوية تعود على أصحابها بالنفع.

بالرغم من العلاقة الجدلية المعقدة التي تربط قوى التغيير والتقدم بعضها إلى بعض وتقوم على التأثير والتأثير المتبادل، فإن لكل عامل منها ميزاته الخاصة به والتي تجعله قادراً على أخذ زمام المبادرة وقيادة

عملية صنع التقدم وتوجيهها. وعلى العموم، تلعب الثقافة الدور الأهم في عمليات تطور المجتمعات القبلية والزراعية التقليدية، بينما تلعب أنماط الإنتاج دورا كبيرا وحاسما خلال المرحلة الانتقالية من حضارة الزراعة ونمط إنتاجها الذي يقوم أساسا على فلاحه الأرض إلى حضارة الصناعة ونمط إنتاجها الذي يقوم أساسا على تصنيع المواد الخام. أما في عصر الصناعة ومجتمعها الديناميكي، فإن التراكم الرأسمالي يلعب الدور الأهم من خلال تطوير نمط الإنتاج والتسبب في حدوث تحولات ثقافية واجتماعية واقتصادية عميقة في حياة المجتمع تساهم في تطوره وتقدمه وتحرره. من ناحية أخرى يلعب عامل التراكم المعرفي دورا قياديا في المجتمعات المعرفية، أي مجتمعات ما بعد الصناعة، حيث تتراجع عمليات التصنيع لحساب صناعة الخدمات وإنتاج وتسويق المعارف العلمية والمعلومات.

تتميز الثقافة بخاصية التطور من خلال التغيير والإحلال، أي إحلال عادات وتقاليد وعلاقات عمل جديدة ومختلفة ومواقف مجتمعية غير تقليدية في مكان العادات والتقاليد والمواقف القديمة. وهذا ليس من السهل حدوثه دون تحديات تفرضها عوامل التقدم الأخرى، خاصة أنماط الإنتاج والتطورات المعرفية وتطلعات الشعوب إلى الحرية. وفي الواقع، ليس بالإمكان حدوث تطور اجتماعي وتقدم ثقافي حقيقي في أي مجتمع دون حدوث تحولات ثقافية واسعة من شأنها إعادة هيكلة الثقافة التقليدية على أسس جديدة متوافقة مع طبيعة أنماط الإنتاج الاقتصادية غير التقليدية. أما العلوم الطبيعية وغيرها من معارف علمية، فقد تطورت نتيجة لفعل وفكر وتأملات وحاجات البلايين من الناس عبر جميع مراحل التاريخ وفي كل بلاد العالم، وإن كانت بعض الشعوب والدول تستحوذ اليوم على القدر الأوفر منها وتستخدمها بكفاءة أكبر من غيرها من الشعوب لتحقيق التقدم بشقيه المادي والمعنوي. وتتميز العلوم عامة بخاصية التراكم والتخصص والانتشار البطيء في آن واحد، وذلك بسبب انطلاقها من فرضيات إلى نظريات إلى تجارب إلى حقائق تغوص أعمق فأعمق في خصوصيات الأشياء التي تدرسها.

أما التكنولوجيا الصناعية والإدارية والتنظيمية المرتبطة بالعلم وظروف التجربة العملية والحياة الإنسانية فتتميز بخاصية الإحلال والتراكم والانتشار السريع في آن واحد، وذلك لان حيادية معظم أدوات العمل وأساليب الإدارة جعل بإمكان التكنولوجيا خدمة مصالح المجتمعات المختلفة رغم تباين ظروف حياتها ودون جرح حساسياتها الثقافية إلى حد بعيد. لكن قدرة المنتجات التكنولوجية على توفير المزيد من الراحة والمتعة والسلع الاستهلاكية والترفيهية للإنسان جعلها عروسا جميلة يخطب الجميع ودها بشغف منقطع النظير، وجعل الاقتراب منها يسحرهم دون وعي ويفرض عليهم أنماط ثقافية جديدة غير مألوفة، كثيراً ما تتعارض من الموروث من القيم والتقاليد والعادات القديمة، وتعمل على تقويضها من الداخل. وهذا يعني انه ليس بالإمكان استخدام تكنولوجيا حديثة بكفاءة، سواء أكان ذلك في العملية الإنتاجية أو العملية الإدارية، مع الحفاظ على الثقافة التقليدية على حالها، وأن التعامل مع التكنولوجيا الحديثة واستخدام المنتجات التكنولوجية بشكل متواصل يفرض على الثقافة التقليدية أن تتطور، وأن تتنازل عن الكثير من عاداتها وتقاليدها وطرق التفكير والعمل السابقة، وذلك من خلال إحلال عادات وتقاليد عمل وعلاقات جديدة وتطعيمها بطرق تفكير وقيم غير تقليدية.

أما فيما يتعلق بعامل تراكم المعارف والثروات في المجتمع فقد كان ولا يزال من أهم العوامل التنموية والقوى المحفزة على العمل والإنتاج والإبداع. إلا أن الأثر الأكبر والأهم لذلك التراكم كان التسبب أولاً في زيادة حدة التنافس في المجتمع وبلورة الطبقة المرتبطة بالدخل وتنامي الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، والتسبب ثانياً في خلق وتعميق الفجوات الثقافية وتجزئة المجتمع الواحد إلى مجتمعات فرعية ذات ثقافات متباينة ومستويات معيشية متباعدة ومواقف اجتماعية واتجاهات فكرية متناقضة إلى حد بعيد، وهي فوارق وخصائص تسببت، بين أشياء أخرى، في تفاوت معدلات النمو الاقتصادية ومستويات الحرية بين المجتمعات المختلفة. ففي المجتمع القبلي، وبسبب عدم تبلور مفهوم الثروة وملكيته، وعدم وجود معارف علمية أو تكنولوجية قابلة للتراكم، تساوى الناس من حيث الدخل، مما جعل أفراد ذلك المجتمع يتساوون من حيث المستويات المعيشية ويكونون طبقة اجتماعية واحدة سادها الانسجام والمساواة إلى حد بعيد.

أما في عصر الزراعة الذي شهد نجاح الإنسان في إنتاج فائض غذائي أستخدم في عمليات التبادل التجاري، وسمح بتفرغ بعض الناس لإنتاج خدمات ومعدات إنتاج لم تكن معروفة من قبل، فإن المستفيدين

من ذلك الفائض اتجهوا نحو تكوين ثروات منقولة وغير منقولة، وعملوا بمثابة على امتلاك المزيد منها. ولقد نتج عن ذلك التطور ظهور الطبقة في المجتمع لأول مرة في التاريخ الإنساني، حيث انقسم المجتمع الزراعي إلى طبقتين رئيسيتين، إحداهما تتمتع بالثراء والسطوة، والثانية تعاني الفقر والحاجة، وقاد تدريجياً إلى اتجاه الأولى نحو استغلال الثانية واستعبادها. وهذا تسبب بدوره في ميلاد فكرة الصراع الطبقي ومقاومة الاستعباد والاستبداد، وقيام المظلومين بالمطالبة بالعدالة الاجتماعية والحرية والنضال من أجل الحصول عليها. أما فيما يتعلق بالمعرفة، فإن ما أنتجه المجتمع الزراعي من معارف علمية وفنون تكنولوجية كان قليلاً للغاية وجاء عموماً عن طريق الصدفة، مما جعل من الصعب حدوث تراكم معرفي في ذلك المجتمع، خاصة في غياب المؤسسة التي تُعنى بتلك التطورات، وجعل إسهامات المعرفة في عمليات التطور المجتمعية ضئيلة وغير ذات أهمية.

أما في عصر الصناعة، والذي شهد لأول مرة في تاريخ البشرية تكاثر وتنوع الاكتشافات العلمية وتسارع عمليات التطور التكنولوجية وبناء المؤسسات البحثية والعلمية، فإن التراكم المعرفي أصبح من أهم حقائق الحياة ومن أعظم القوى المساهمة في تطور المجتمع من النواحي الاقتصادية وغير الاقتصادية. ولما كانت البحوث العلمية وعمليات تطوير الفنون التكنولوجية قد قامت على المؤسسة وجاءت أساساً بهدف خدمة العملية الاقتصادية ومن أجل توسعة الأسواق الاستهلاكية وبناء الجيوش وتعزيز القوة العسكرية للدول، فإن المجتمع الصناعي شهد نمو حجم القاعدة الاقتصادية كثيراً وتسبب بالتالي في بروز طبقة اجتماعية جديدة، هي الطبقة الوسطى ذات النشاط الاقتصادي المحدود والطموحات الاجتماعية والسياسية غير المحدودة. وحيث أن تراكم الثروة يؤدي عادة إلى تبلور الطبقة في المجتمع وحدوث تفاوت في الدخل والمكانة الاجتماعية بين المواطنين، وأن التراكم المعرفي يؤدي إلى تفاوت المهارات الإنتاجية وتكريس الامتيازات الاجتماعية، فإن التراكم المعرفي ساهم دون وعي في بلورة الطبقة الوسطى في المجتمع الصناعي. ولقد تميزت تلك الطبقة بدرجة عالية من الوعي فيما يتعلق بموقعها من حياة المجتمع ودورها في تشكيله وتطويره وتوجيهه. وهذا دفعها، خاصة في ضوء طموحاتها الاقتصادية والسياسية غير المحدودة، إلى العمل على تعزيز مكانتها الاجتماعية والحفاظ على مكاسبها المادية، وزيادة حصيلة ما لديها من معارف فنية ومهارات إنتاجية وإدارية، وذلك من خلال التأكيد على حقوقها السياسية والاقتصادية، والقيام بالمشاركة في العملية الديمقراطية واستخدامها أداة لحماية مكاسبها الطبقة ومواقعها المجتمعية.

تميز عصري القبلية والزراعة بوجود تنافس بين القبائل المتجاورة والعشائر المتعايشة في مجتمع زراعي أو شبه زراعي واحد، اتصف عموماً بكونه تنافس سلبي أفقي، أدى في كل الحالات والأحيان تقريباً إلى وقوع الصراعات والحروب بين المجموعات المتنافسة. وحيث أن التنافس جاء واستمر بهدف الاستيلاء على الأراضي الخصبة ومصادر المياه، واتخذ أحياناً صفة الغزو والنهب والسلب والسبي بسبب الغيرة والحسد والأخذ بالثأر، فإن التنافس في تلك المجتمعات التقليدية كان ذا طبيعة سلبية هدامة. أما في عصر الصناعة وما بعدها، وفي ضوء توفر الاستقرار والأمن ومركزية السلطة، وغياب القبلية والعشائرية من الهياكل المجتمعية، وتمكن معظم الناس من العيش حياة مرضية بالاعتماد على أنفسهم، فإن التنافس أصبح عمودياً إلى حد كبير، مما جعله يأخذ صبغة إيجابية بناءة. ولقد استهدف التنافس في تلك المجتمعات التفوق على الغير وتحقيق إنجازات مادية وغير مادية، كان من نتائجها تمكين الفرد المبدع عموماً والمجتمع الخلاق خصوصاً من التفوق على الغير من أفراد ومجتمعات تعيش في ظلال الحضارات الزراعية والقبلية القديمة. ومع تسارع وتيرة التنافس في المجالات الصناعية والعلمية والتكنولوجية والمعلوماتية، تسارعت أيضاً عمليات التراكم المعرفي وتراكم الثروات، حيث ساهمت تلك التطورات بدورها في اتساع الفجوة الثقافية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية التي تفصل الطبقات الاجتماعية والتجمعات الثقافية بعضها عن بعض داخل المجتمع الواحد، وتعمل على تعميق الفوارق في الدخل والقوة العسكرية بين المجتمعات المختلفة التي تعيش في عصور حضارية متباعدة.

حين دخل العالم مرحلة الانتقال من عصر الصناعة إلى عصر المعرفة، ومن التركيز على عمليات تصنيع المواد الخام وتسويقها إلى عمليات إنتاج وتطوير الخدمات وترويجها، كانت المعارف العلمية والتكنولوجية هي أداة التطور الأهم ومعول الهدم والبناء الرئيسي في المجتمع الجديد. لكن وقوع تلك المعارف والفنون التي أصبحت تشكل الجزء الأكبر من ثروات الشركات والشعوب تحت سيطرة النخب الاقتصادية

والمعرفية في المجتمع ساهمت في تغيير الهياكل الاجتماعية. لقد قامت المعرفة المتراكمة بكثافة والمتزايدة باستمرار بحرمان الطبقة المتوسطة من أهم مصادر القوة التي كانت تملكها من ناحية، وتعميق الفوارق الثقافية والاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد وتجمعاته المختلفة من ناحية ثانية. وهذا تسبب في إضعاف الطبقة المتوسطة في المجتمع الجديد كثيرا، وقاد إلى تفويض دورها الفاعل في العملية السياسية، وتضاءل فاعليتها الاقتصادية، وفي تجزئة المجتمع الواحد إلى فئات متباينة تقوم الفوارق فيما بينها أساسا على أسس اجتماعية - ثقافية - معرفية، لا طبقية بالمعنى التقليدي المؤسس على الدخل كما كان عليه الحال في عصر الصناعة.

يشير التاريخ الإنساني إلى أن الحرية تُأخذ من قبل الشعب ولا تُعطى من قبل الحاكم أو القوى المهيمنة على المجتمع عن طيب خاطر، مما يعني أن على الإنسان أن يطالب بحريته وأن يناضل، أحيانا طويلا وبقوة، كي يحصل عليها. لكن الكثير من الناس والشعوب، ومن بينهم عامة الشعوب العربية، لا يدركون حقا معنى الحرية ولا يفقدون الكثير بفقدانها، وذلك بسبب خلفياتهم الثقافية ونشاطهم التربوية ومعتقداتهم الدينية وتجاربهم الحياتية. وهذا دفع حكام تلك الشعوب، العربية وغير العربية، إلى إسقاط الجماهير من حساباتهم والتصرف على أساس أن ليس للشعوب حقوقا تستحق اهتمام السلطة أو تثير مخاوف الحكام. ولقد ترتب على هذا سيادة الاستبداد في المجتمع وقبول العامة له باعتباره أمرا اعتياديا، وشجع النخب التقليدية المتواطئة مع الحكام المستبدين إلى المناداة بـ "الدكتاتور العادل"، دون وعي بأن العدل والدكتاتورية نقيضان لا يلتقيان، إذ لا يمكن أن يكون العدل وجها من وجوه الدكتاتورية، ولا أن تكون الدكتاتورية منهجا لتحقيق العدالة. وهذا يعكس مدى جهل القيادات التقليدية عامة بمعنى وأبعاد الحرية على حياة الأفراد المجتمعات الإنسانية، وكيف أن غيابها يتسبب في تخلف المجتمع وقبل ملكات الخلق والابتكار بين أفرادها.

وحيث أن "فاقد الشيء لا يعطيه"، فإن من غير المنطقي أن نتوقع قيام الأب في مجتمع تقليدي لا يعي معنى الحرية بمنح الحرية لأبنائه أو لزوجته، ومن الصعب حصول المرأة على حقوقها في مجتمع يهيمن الرجل فيه على المرأة، ومن الأصعب أن تربي أم أبناءها على حرية لا تفهم معناها ولا تمارسها ولا ترى وجودا لها. أما فيما يتعلق بالشعب، فإن من السهل عليه في حالة كهذه أن يتربى على أخلاقيات القطيع وأن يقبل عن طيب خاطر السير في ركاب حكامه تابعا مستضعفا. وفي مجتمع كهذا يصبح الفرد والجماعة خاضعين دوما للمسائلة من قبل السلطة، دون أن يكون لهم الحق في المطالبة بأي شيء كان، حيث تصبح الحقوق الفردية والجماعية هبة من الحاكم يمنحها لمن شاء ويحجبها عن من يشاء.

كانت الثقافات التقليدية ذات الجوهر الديني كالثقافة العربية ولا تزال أقل الثقافات وعيا بأهمية الحرية، وأضعفها إدراكا لدور الحرية في العملية التنموية والتربوية، وفي توفير الأجواء المناسبة لتقديم الفكر والاقتصاد والعلوم وتفجير الطاقات البشرية. وبالرغم من تعدد أشكال وصور الحرية، إلا أنها تبقى هاجسا إنسانيا وضرورة مجتمعية وقضية أخلاقية مهما تغيرت الظروف وتبدلت الأحوال المعيشية. فالحرية هي روح البشرية والوجه المشرق للحضارة الإنسانية الذي قد يغير لونه وشكله، لكنه لا يبذل دوره أو جوهره. إن نزوع الإنسان نحو الحرية لا يتم إلا حين يشعر الإنسان بفقدانها، وإن الشعور بفقدان الحرية هي معضلة ثقافية أولا وقبل كل شيء، مما يجعل حلها لا يتم إلا بتطوير الثقافة التقليدية.

وبينما تقوم مؤسسة الحكم التسلطية بحرمان الناس من حقوقهم السياسية وحق المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية، تقوم مؤسسة الوعظ الدينية بحرمان الناس من حقوقهم الفكرية وحرية التعبير عن آرائهم ومواقفهم الفلسفية. أما الثقافة التقليدية وأعرافها وقيمها ومواقفها وعاداتها المتقادمة المتأكلة فتقوم اليوم بحرمان الناس من حقوقهم الاجتماعية وحرية طرح بدائل لما هو متعفن من عناصرها الرئيسية. ومما يثير الفضول والتساؤل أن تلك المؤسسات جميعا لا تبدي الكثير من القلق حيال العادات والمواقف السيئة والفاصلة التي تتكاثر أعدادها وبتزايد انتشارها في المجتمعات الفقيرة التي تعاني من كل آفات الحاجة. ومن أمثلة ذلك انتشار عادة تدخين السجارة والأرجيلة، وتفشي آفات النفاق الاجتماعي والكذب والتوجهات الاستهلاكية، وتراجع الإحساس بالمسؤولية، وتحقير قيم الإنتاج الحرفية والخدماتية في المجتمعات العربية. وتشير استطلاعات الرأي العام بين الشباب من طلاب مدارس وجامعات عربية إلى أن غالبيتهم تشتكي من الخوف من الحاضر والقلق المتزايد على المستقبل. الخوف من السلطة السياسية، والرغبة من المؤسسة

الدينية، والكبت من السلطة الاجتماعية التقليدية، والقلق حيال مستقبل مجهول وما قد يحمله من مفاجآت غير سارة. وهذا يدفع الكثير من الشباب إلى الهروب الواعي أحياناً وغير الواعي في غالبية الأحيان الأخرى من كل المحظورات التي تروج لها وتحذر من ارتكابها المؤسسات الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية إلى حضان الكذب والنفاق والرياء والاستهتار والازدواجية في المسلك والموقف والمعتقد الإيديولوجي، وأحياناً إلى الإدمان على تعاطي المخدرات الفتاكة.

وفي ضوء تنامي الشعور العام بفقدان الحرية في العديد من بقاع العالم بسبب تنامي الوعي الشعبي مع عولمة فكرة الديمقراطية، أصبح من السهل على الفرد أن يتخلى عن التزاماته الوطنية والقومية، ومن الأسهل على طالب الحرية من مثقفين وعلماء ومفكرين وعقول نيرة أن يختار ترك أوطان تضطهده، والهجرة إلى أوطان توفر له ما يفتقده من أجواء سياسية واجتماعية وثقافية مواتية لممارسة نشاطاته الفكرية وغير الفكرية بحرية، والإسهام في تطور الحضارة الإنسانية. وفي غياب العقول والطاقات البشرية القادرة على الفكر والتفكير خارج أطر المؤسسات التقليدية وفي مأمن من القمع بأشكاله المختلفة لا يجوز التعويل على المستقبل، ولا تخيل إمكانية حصول نهضة مجتمعية بالسرعة المطلوبة للحاق بركاب العصر والتعايش معه. وفي الواقع، حين يعاني الشباب الذي سيفرز قيادات المستقبل من الخوف من الحاضر والقلق على المستقبل، فإنه يفقد جل قدراته العقلية على التفكير والإبداع، ويهدر وقته الذي هو في أمس الحاجة إليه للدراسة والتعلم والإعداد للمستقبل في نشاطات غير إنتاجية وغير علمية، وأحياناً غير أخلاقية.

كان من أهم أسباب التقدم الذي تحقق في عصر الصناعة توفر أجواء الحرية التي تأسست في المدن الأوروبية في العصور الوسطى، وقيام حركة الإصلاح الديني في القرن السابع عشر بتحطيم قلاع الهيمنة الدينية على الثقافة والسياسة، ونجاح بعض العلماء والمخترعين والفلاسفة في ممارسة هواياتهم ونشر نتائجها العلمية والفكرية على الملأ. لكن المجتمع الجديد الذي أفرزه نمط الإنتاج الصناعي كان مجتمعاً طبقياً فرضت ظروف نشأته وتطوره اتساع فجوة الثروة والقوة بين الناس باستمرار، وتبلور وعي طبقي لدى فئات المجتمع المختلفة، تسبب أحياناً في وقوع الصراع والمواجهة بين العمال وأصحاب العمل. إلا أن المنافسة الاقتصادية التي دفعت في اتجاه المزيد من الكفاءة في الإنتاج من ناحية، وتبلور الديمقراطية كنظام حكم سياسي من ناحية ثانية، أدت فيما بعد إلى خلق حالة من التوازن والسلم الاجتماعي داخل ذلك المجتمع.

ومع توفر أجواء الحرية وسيادة السلم والتوازن الاجتماعي، تم تحديد الواجبات والحقوق الفردية والجماعية، والاعتراف بالحرريات العامة والخاصة، وتعبيد الطريق لانطلاق العملية الاقتصادية وملكات الإنسان الخلاقة لتلحق بحرية ودون خوف أو تردد. وفي ظل تكاتف عوامل التقدم وتحت أجنحة الحرية، نجح المجتمع الصناعي في تحقيق مستويات معيشية عالية والاستحواذ على قوة عسكرية واقتصادية ومعارف علمية وتكنولوجية كبيرة ومنتامية باضطراد. وحيث أن اتساع الفجوة بين الأثرياء والفقراء كانت من أبرز نتائج الثورة الصناعية التي عمقت الفوارق الطبقيّة، فإن التقدم الذي حققه الإنسان في عصر الصناعة جاء جزئياً على حساب المساواة والعدالة الاجتماعية، مما تسبب في بقاء شعلة الحرية متقدة لا تتوقف ولا تسمح لغيرها من عوامل التقدم بالتقاعس.

إن تواجد هذه العوامل جميعاً يعتبر ضرورة أساسية لحدوث التقدم المجتمعي بمعناه الواسع، إذ لا يمكن حدوث تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية حقيقية في أي مجتمع في غياب تلك العوامل أو حتى في غياب معظمها. وعلى سبيل المثال، كان غياب عوامل التراكم العلمي والتحول الثقافي وضعف التطور التكنولوجي عن حياة المجتمع القبلي سبباً في تخلفه لعشرات الآلاف من السنين، والحيلولة دون تقدمه وحصوله على مستويات معيشية جيدة توفر له الغذاء والأمن والطمأنينة. وعلى الرغم من حصول القبلي على الحرية، إلا أنه لم يعرف مفهوم الحرية الذي نعرفه اليوم، وذلك لأنه عاش في مجتمع بلا طبقات وبلا سلطة مركزية متحكمة، وكان يتمتع بحرية الانتقال والتجوال دون موانع سياسية أو معوقات اجتماعية سوى الموانع الطبيعية. ولهذا عاش المجتمع القبلي حوالي مئة ألف سنة دون أن يطرأ على حياته أي تغيير أو تطور يذكر.

أما المجتمع الزراعي، وحيث ولدت فكرة التقدم، فإن الحياة فيه شهدت تغيراً طفيفاً بسبب حدوث بعض التطورات التكنولوجية المتعلقة بفلاحة الأرض والتجارة وبناء الجيوش وقيام الإمبراطوريات، وإرساء أسس بعض العلوم كعلم الفلك، وإحساس المستعبدين من الفلاحين بفقدان الحرية. إذ أن انقسام المجتمع الزراعي إلى طبقتين، طبقة ملاك الأراضي الثرية والقوية، وطبقة الفلاحين الفقيرة والضعيفة، كان سبباً في ظهور نوع من الصراع الطبقي الخفي، وإحساس الفلاح بفقدان الحرية التي كان يتمتع بها الإقطاعي. لكن دافع الحرية لدى ذلك الفلاح كان ضعيفاً للغاية، وذلك بسبب ما كان يعانيه من جهل بمعنى الحرية وكيفية الحصول عليها، ونتيجة ما وقع عليه من ظلم من قبل الإقطاعيين وكتب من قبل المؤسسة الدينية. إلا أن نجاح الإنسان في ذلك العصر في إنتاج فائض زراعي جعل بالإمكان تفرغ البعض لأُمور حياتية غير فلاحية، قادت إلى ظهور الكتابة وعلم الحساب والحسابات الفلكية وتدوين الهام من الأحداث، خاصة ما كان يتعلق منها بالحروب وسير الملوك والأوبئة والكوارث الطبيعية. ولذا كان غياب بعض عوامل التقدم عن حياة المجتمع الزراعي وضعف بعضها الآخر سبباً في فشله في تحقيق التقدم، حيث استمرت ثقافته تراوح في مكانها، واستمر نمط إنتاجه الزراعي بدائياً وتقليدياً، وغابت شمس الحرية عن أرضه وسمائه لأكثر من عشرة آلاف سنة متتالية.

إن اعتماد الصناعة على الآلة، وسعي رأس المال لزيادة الإنتاجية باستمرار، ساهم في إحداث ثورة علمية وتكنولوجية بلا حدود. إذ أن التطور الدائم نحو رفع إنتاجية العامل والآلة على السواء، والعمل الدءوب على تحسين نوعية المنتجات وإنتاج بضائع جديدة، واستخدام العلوم والفنون التكنولوجية لإنتاج معدات وأدوات تساهم في تحسين نوعية ومستوى حياة المواطن وتعزيز قدرته على التمتع بوقته وماله بوجه عام، جعل عملية التقدم المادي هدفاً في حد ذاته. ولقد ترتب على ذلك حدوث تراكم كبير وتزايد متنامي في المعارف بكافة أشكالها واستخداماتها، وذلك إلى جانب حدوث تحولات ثقافية كبيرة وعميقة استوجبتها طبيعة عملية الإنتاج الصناعية. ومع تسارع عمليات التراكم المعرفي والانتشار التكنولوجي والتوسع الاقتصادي كان من الطبيعي أن يتقدم المجتمع الصناعي على سواه من مجتمعات أخرى، وأن يحول المجتمعات غير الصناعية إلى مجتمعات متخلفة نسبياً عن العصر وتابعة له تبعية علمية وتكنولوجية واقتصادية وثقافية وسياسية وأمنية شاملة.

إن على من يتساءل عن سبب تخلف العرب عن العصر أن يبحث عن مدى غياب عوامل التقدم من حياة المجتمعات العربية، وإن يعمل بجد وأمانة على تحديد أسباب ذلك الغياب. كما أن على من يريد أن يضع المجتمعات العربية على طريق الرقي والنهضة والتقدم أن يعمل على تأسيس عوامل التقدم الرئيسية كجزء أساسي من الثقافة الشعبية السائدة والممارسات الحياتية اليومية. إن تقدم المجتمعات العربية لن يتحقق دون حدوث تحول ثقافي واسع وعميق في الحياة العربية، ولن يتحرك في اتجاه تصاعدي دون تراكم علمي ومعرفي وانتشار تكنولوجي ضمن مؤسسات متخصصة، ولن يبلغ مداها وأهدافه دون تحرر الفرد من القهر السياسي والكتب الاجتماعي وهيمنة الدين على الفكر والثقافة، ولن يتحقق التوازن في المجتمع ويسود السلم الاجتماعي وتتم مواجهة أسباب الفقر والظلم الاقتصادي والجهل دون تنامي الوعي الجماهيري ورفع مستوى التعليم وتعميمه ونشر ثقافة القراءة في المجتمع.

د. محمد عبد العزيز ربيع

سبتمبر 2007

www.yazour.com